يتولى وضع وثيقة المنهج الوطني للتعليم

حمد المطر لإنشاء مجلس أعلى للتعليم

حمد المطر

قدم النائب د. حمد المطر اقتراحاً بقانون بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم يختص بتطوير التعليم والإشراف عليه يسمى «المجلس الأعلى للتعليم» ويتبع مجلس الوزراء، ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وله بهذه الصفة أن يقوم بجميع التصرفات القانونية.

وبين المطر أن المجلس يهدف إلى تطوير التعليم والارتقاء بمستواه وفق أسس علمية ثابتة الجدوى لإعداد أجيال مؤهلة تأهيلاً كاملاً بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها.

وأوضح أن الاقتراح جاء لتحقيق الأهداف المقصودة من هذا القانون ويمارس المجلس المهام والصلاحيات التالية: وضع السياسة العامة للتعليم وإقرار الخطط الاستراتيجية المنبثقة عنها ومتابعة تنفيذها، ووضع وثيقة المنهج الوطني للتعليم، ووضع البرامج وأنظمة الرقابة والمتابعة اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للتعليم، وإقرار الموازنة السنوية للمجلس وحسابه الختامي، وإصدار اللوائح التنظيمية المتعلقة بعمل المجلس وهياكله الإدارية واختصاصاتها بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية، وكذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ قراراته الناشئة عن مهامه و لكنها وصلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون.

وبينت المذكرة الإيضاحية للاقتراح أن التعليم على اختلاف مستوياته يعتبر أهم ركائز نهضة الأمم ونموها وتطورها بحسبانه الوسيلة لتكوين وعي الأفراد وتنمية قدراتهم العقلية والذهنية والبدنية وتزويدهم بأدوات التفكير والتحليل للوصول بهم إلى التأهيل الكافي لتحقيق رغباتهم وتطلعاتهم بما يؤدي بالضرورة إلى رفد المؤسسات الوطنية بالكوادر المدربة والمؤهلة للنهوض بدورها في الارتقاء بالوطن بما يجعله قادراً على مواكبة كل التطورات العلمية والتكنولوجية التي تتسارع وتيرتها يوماً إثر يوم.

وفي التفاصيل أيضاً: أن التعليم هو الوسيلة الفعالة لإنجاز مفهوم الاندماج والانسجام بين مختلف أطياف المجتمع ومكوناته، إذ يعمل على تهيئة الكوادر البشرية لإحداث التطور المنشود، فالتقدم والازدهار في مجالات الحياة يرتبطان بتطوير التعليم ومناهج التربية والتنشئة الوطنية والاجتماعية.

ولما كان التعليم على هذه الدرجة من الأهمية، وفي ضوء ما شهدته الكويت من تدنٍ ملحوظ في مستوى التعليم على نحو وصف معه هذا التدني بالكارثة الوطنية نتيجة مشكلات مزمنة أفضت إلى وجود معيقات لتطوير التعليم تركزت في عاملين، أولهما: العامل السياسي المتمثل بضغوطات وتدخلات السياسيين في الشأن التعليمي ما جعل التعليم مسيسة، وثانيهما: العامل المجتمعي المتمثل بضغوطات وتدخلات مجتمعية في الشأن التعليمي مما جعل التعليم أسيرة للتوجهات الشعبية، وأخذت هذه الضغوطات والتدخلات أشكالاً ومظاهر متنوعة ومتداخلة ومركبة شملت تعيينات وتنقلات للمعلمين غير مبنية على أسس علمية، وإيقاف منهج الكفاءات، وعدم رشاقة الهيكل الإداري لوزارة التربية، وتضخم عدد العاملين فيها، وعجز المركز الوطني لتطوير التعليم عن القيام بدوره، وتغول بند الرواتب على ما سواه من البنود في ميزانية الوزارة، وعدم الاهتمام بجودة التعليم، والقرارات الشعبوية، وهوس الشهادات، والتغييرات المستمرة في القيادات العليا مما يخل بمبدأ الاستقرار اللازم لحل المشكلات، وصعود القيادات والكوادر الإدارية والتعليمية غير المدربة، وتدني معدل أيام الدراسة في السنة، وتغيير الدرجات، وانتشار ظاهرة الغش، والتقييد الإداري والمالي للمنظومة التعليمية من أطراف حكومية مثل ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية ووزارة الداخلية، وعدم إدماج الأهالي وأولياء الأمور في العملية التعليمية إلى غير ذلك من المظاهر السلبية.

ونظراً إلى خطورة هذا الوضع واستحالة استمراره لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة، فقد تداعت الأصوات المنادية بضرورة إنقاذ التعليم ونقله إلى مصاف الدول المتطورة سيما أن دولة الكويت لديها الإمكانيات المادية القادرة على محاكاة أفضل الأساليب التعليمية ونقل تجربتها والاستفادة منها قدر الإمكان، إلا أن محاكاة تجارب الدول المتطورة لن تؤتي أكلها ما لم يتم اتخاذ إجراءات تجعل تطوير التعليم ممكناً، وأهم هذه الإجراءات حماية المنظومة التعليمية من التدخلات والضغوطات وجعلها تعمل وفق مبادئ الحوكمة وضمان الجودة وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء جهة حكومية مستقلة تمارس الإشراف على المنظومة التعليمية والتخطيط لها، ويبقى دور وزارة التربية تنفيذية بحتا، ومن هنا جاءت الحاجة لإنشاء المجلس الأعلى للتعليم، وقد حرص القانون على استقلاله وتبعيته مباشرة لمجلس الوزراء، وأن يعهد إليه برسم السياسة التعليمية والتخطيط لها والإشراف عليها ووضع خطط استراتيجية لضمان ترجمة رؤياه وفلسفته في التطوير.

وجاء القانون في تسع وعشرين مادة، حيث خصص ت المادة الأولى لتبيان المعاني المقصودة من بعض المصطلحات والعبارات الواردة في القانون أينما وردت فيه وذلك التحديدها وضبط مدلولاتها ومنع الالتباس بها.

تتبع هذه الأسس والأساليب لدى الدول المتطورة تربوية وتعليمية ونقل تجربتها وعكسها على الواقع التعليمي في الكويت مع إتاحة المجال لمراعاة الخصوصيات الوطنية إن وجدت دون الإخلال بجوهر هذه الأسس والأساليب، كما يجب أن يكون الهدف والغاية من تطوير التعليم بالكيفية المشار إليها إعداد كوادر بشرية مؤهلة تأهية كافية لتلبية احتياجات الدولة من هذه الكوادر والموارد البشرية وتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويترتب على ذلك وجوب اشتمال خطط واستراتيجيات تطوير التعليم على الارتقاء بمستوى الطلبة في مجالات اللغات واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التواصل والعمل، والاهتمام بحقول وميادين المعرفة والعلوم المستقبلية عبر إدراجها ما أمكن ضمن المناهج الدراسية، وهو ما يستتبع زيادة الحصص اليومية وساعات الدراسة وتحسين البيئة الصفية والاستعانة بالمعلمين الأكفاء والمدربين وتطوير برنامج رخصة المعلم بما يؤدي إلى تحقيق الغايات والأهداف المشار إليها.

وحددت المادة الرابعة صلاحيات واختصاصات المجلس الأعلى التي يتولاها بذاته وتصدر عنه حصراً، وفيما يخص الاختصاصات الثلاثة الأولى فإنه وبالنسبة للاختصاص الأول المتمثل بوضع السياسة العامة للتعليم وإقرار الخطط الإستراتيجية المنبثقة عنها ومتابعة تنفيذها، فإن هذا الاختصاص يعطي للمجلس الأعلى الحق في رسم سياسة التعليم في الدولة على اختلاف مستوياته بالاستناد إلى عدة اعتبارات منها: النأي بالتعليم عن معوقات تطويره سواء كانت سياسية تجسدها ضغوطات وتدخلات السياسيين في الشأن التعليمي أو مجتمعية تجسدها الضغوطات والتدخلات المجتمعية في الشأن التعليمي مما يجعله أسيرا للتوجهات الشعبية، وحماية المنظومة التعليمية من خلال إعادة النظر فيها وفي تبعيتها واختصاصاتها والعلاقات البينية فيما بينها والتحقق من أنها تخضع لموجبات ضمان الجودة والشفافية وعدم تضارب المصالح، وخلق مجتمع واع من أولياء الأمور والطلبة لدعم الرؤية التطويرية للتعليم والتفاعل معها وحوكمة وضمان جودة المنظومة التعليمية من خلال إيجاد أطراف لا يوجد بينها علاقات متضاربة المصالح، وتخلو من المحاباة، ولديها اختصاصات واضحة وخالية من التعارض والتداخل، وتضم قيادات ذات كفاءة يتم اختيارها وترقيتها على أسس علمية دون تدخلات خارجية، فضلاً عن تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة.

وقالت المذكرة الإيضاحية، إن المادة 14 أعطت للمجلس بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية تعديل تنظيم الوحدات التنظيمية سواء بالإلغاء أو الدمج أو الفصل أو استحداث وحدات جديدة ويعزى السبب في أن هذه الصلاحية تكون بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية لكونها الجهة المختصة بالجانب الفني والاستراتيجي في المجلس فهي التي تقيم أداء عمل كل وحدة والأداء العام للمجلس وتحدد احتياجاته.

الصقعبي يسأل عن مخالفات جامعة الكويت لقانون الجامعات الحكومية

عبدالعزيز الصقعبي

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، قال في مقدمته: «نظرا لأهمية دور جامعة الكويت، وللمحافظة على دورها الريادي، وتعزيزا لمكانتها المجتمعية، وتمكينا للكفاءات الوطنية فيها، وتفعيلا للقانون رقم 76 لسنة 2019 بشأن الجامعات الحكومية، كم عدد مخالفات الجامعة من ديوان المحاسبة بسبب عدم تطبيق قانون الجامعات الحكومية، وعدم اتباع الإجراءات اللازمة عند التعيين في المناصب القيادية؟ وهل توجد معايير لاختيار مساعدي نائب مدير الجامعة بالأصالة أو بالتكليف؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه المعايير».

وأضاف: «ما أسس اختيار المكلفين بالمناصب القيادية في الجامعة؟ مع تزويدي بكشف بأسماء القيادات في الجامعة الذين يجمعون بين منصبين بالتكليف والأصالة مع ذكر هذه المناصب، وكم عدد المواد أو الوحدات الدراسية التي يسمح لأعضاء هيئة التدريس في المناصب القيادية بطرحها في الفصل الصيفي؟ مع تزويدي بكشف بعدد أعضاء هيئة التدريس في المناصب القيادية الذين طرحوا مادتين في الفصل الصيفي عن آخر 10 سنوات».

واستطرد: «نمى إلى علمي أنه اختير أحد مساعدي نائب المدير لشؤون التخطيط في الجامعة بالتكليف على الرغم من عدم استيفائه للشروط، حيث إنه ما زال أستاذا مساعدا والمنصب يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يكون أستاذا مشاركا على الأقل، فما سبب مخالفة الإدارة الجامعية للشروط الموضوعة في ذلك؟».

وقال في سؤال آخر: «كم عدد المهام العلمية التي تمت الموافقة عليها خلال آخر 5 سنوات دراسية حسب الكليات؟ وكم شخصا قام بأكثر من مهمة علمية خلال آخر 5 سنوات دراسية؟ وما شروط الموافقة على المهام العلمية؟ وهل يمكن القيام بمهمة علمية خلال الفصل الصيفي؟ وهل يُسمح لأعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون خلال الفصل الصيفي بالقيام بمهام علمية؟ وهل شاركت جامعة الكويت أو قطاع التخطيط أو كلية العلوم الإدارية في منتدى قطر الاقتصادي 2022 « Q– TAR ECONOMIC FO – ERED BY BLOOMBERG 2022» بالدوحة من 20/6/2022 – 22؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالموافقات الرسمية ومحاضر الاجتماعات، وأسباب المشاركة».

وأردف: «نمى إلى علمي مشاركة مساعد نائب مدير الجامعة لشؤون التخطيط المسؤول عن التطوير الاستراتيجي في منتدى قطر الاقتصادي 2022 على الرغم من طرحه مقررين في الفصل الصيفي الحالي، فهل حصل على إجازة رسمية أو موافقة على مهمة علمية من جامعة الكويت أو قطاع التخطيط أو كلية العلوم الإدارية للقيام بذلك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالموافقات الرسمية ومحاضر الاجتماعات وأسباب المشاركة، وإذا كانت بالنفي يرجى بيان سبب مشاركته في المؤتمر والجهة التي يمثلها».

«التعليمية» ناقشت تدهور التعليم و«البيئية» بحثت ملف «أم الهيمان»

نشاط ملحوظ للجان البرلمانية الأسبوع المنصرم

شمل الحصاد الرقابي والتشريعي في مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي «من 24 يوليو 2022 إلى 28 يوليو 2022» اجتماع 3 لجان برلمانية، وتوجيه 7 نواب 29 سؤالا إلى 10 وزراء ، وفيما يلي التفاصيل:

واصلت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد استكمال مناقشة تكليف المجلس لها ببحث ودراسة أسباب تدهور التعليم العام الحكومي والخاص ومدى فاعلية خطط وزارة التربية في النهوض بمستوى التعليم.

وبحثت اللجنة في اجتماعها ايضا استنادا الى التكليف المذكور ، أسباب التأخر في صرف مستحقات حضانات ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وناقشت لجنة شؤون البيئة الآثار المترتبة على حكم التمييز بشأن التلوث في منطقة علي صباح السالم «ام الهيمان» وعدم صلاحية السكن فيها بناء على الشكوى المقدمة من مواطن ضد مؤسسة الرعاية السكنية والهيئة العامة للبيئة .

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر إنه بعد صدور الحكم القضائي البات لصالح المواطن وهو حكم تاريخي يجب تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع وان يكون هذا الملف أولى الأولويات لدى الحكومة الجديدة ويتم التعامل معه بشكل غير مسبوق، مشيرا الى ان المنطقة تحتوي علي 1581 قسيمة سكنية و2176 منزلا حكوميا بواقع يصل الي 3784 وحدة سكنية.

وأوضح أنه بعد صدور الحكم القضائي تم تشكيل لجنة تقصي حقائق من خلال المجلس الأعلى للبيئة ، فيما كلفت الهيئة العامة للبيئة معهد الابحاث للتعاقد مع جامعة هارفارد كمحكم خارجي في هذا الموضوع.

واجتمعت لجنة حماية الأموال العامة لمناقشة تكليف المجلس للجنة في جلسته يوم 8/3/2022 بالتحقيق في محاضر توزيع القسائم الزراعية عن الفترة من 1/1/2012 وحتى 8/3/2022 «بصفتها لجنة تحقيق».

ووجه 7 نواب 29 سؤالا إلى 10 وزراء حيث وجه النائب د.عبدالعزيز الصقعبي 13 سؤالا إلى 6 وزراء.

ووجه النائب مهلهل المضف 6 أسئلة إلى وزراء الأشغال والنفط والتعليم العالي.

ووجه النائب مهند الساير 3 أسئلة إلى وزيري الخارجية والصحة والنفط.

كما وجه النائب أسامة الشاهين 3 أسئلة إلى وزراء النفط والمالية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

ووجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزيري الصحة والتجارة.

ووجه سؤالا واحدا كل من النواب د.بدر الملا إلى وزير الكهرباء والماء، وأسامة المناور إلى وزير الصحة.

وجاء وزير التعليم العالي د.علي المضف كأكثر الوزراء تلقيا للأسئلة بعدد 6 أسئلة ، بشأن المقاعد المتاحة لكل تخصص في خطة البعثات الخارجية الأصلية للعام الجامعي 2022/2023 حسب دولة الابتعاث.

الحصاد البرلماني في أسبوع

وتضمنت الأسئلة استفسارا عن اسماء جميع الشركات التي رست عليها المناقصات في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية منذ 1/3/2021، واستفسارا اخرا عن تطوير الطرق العامة الرئيسية وعلى وجه الخصوص طريق السالمي وإزالة آثار الغبار والأتربة المتطايرة والحفر على طول امتداد الطريق.

وتلقي الموسى سؤالا عن أحد العاملين بالوزارة ودوره في كتابة أو إعداد أي من المناقصات أو غيرها من أساليب التعاقد «أو أي جزء منها» والخاصة بقطاع محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه.

وتلقى وزير المالية عبد الوهاب الرشيد 4 أسئلة بشأن المرسوم الأميري رقم «81» لسنة 2022 في شأن نظام الخدمة المدنية، والذي أجاز للموظف أن يصرف أثناء الخدمة بدلا نقديا خصما من رصيد إجازاته الدورية التي لم ينتفع بها.

وتضمنت الأسئلة استفسارات عن قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي في شأن عملية استحواذ بيت التمويل الكويتي على أسهم البنك الأهلي المتحد البحريني ، اضافة الى سؤال اخر بشأن الإجراءات التي قامت بها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للتأكد من سلامة وجدوى عملية الاستحواذ.

وتلقى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د.محمد الفارس 4 أسئلة بشأن سبب عدم إصدار مجلس الخدمة المدنية قرار ينظم تطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في الجهات الحكومية ولو بنسبة 50 في المئة من عدد العاملين.

وتضمنت أيضا الاستفسار عن صرف البدل النقدي خصما من رصيد الإجازات الدورية التي لم ينتفع بها الموظفون ، ومعايير المفاضلة لاختيار الموظفين المستحقين للأعمال الممتازة سنويا في شركة نفط الكويت.

وشملت الاسئلة الموجهة الى الوزير الفارس أيضا الاستفسار عن الحلول التي ستطبقها هيئة البيئة لإيجاد الآلية المناسبة للقضاء على مشاكل الغبار والعواصف الترابية والتخفيف من آثارها.

وتلقى وزير التجارة فهد الشريعان 3 أسئلة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو تزمع اتخاذها بالتفاوض والتعاون مع الجانب السعودي لإلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها المملكة مؤخرا أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

وتضمنت الاستفسار عن قرارات مجلس إدارة هيئة أسواق المال وجهاز حماية المنافسة في شأن عملية استحواذ بيت التمويل الكويتي على أسهم البنك الأهلي المتحد البحريني.

وتلقى وزير الصحة 3 أسئلة بشأن مرضى السرطان الذين غادروا لتلقي العلاج في دولة مجاورة على نفقتهم الخاصة بعد تعذر توفير العلاجات الكيماوية من وزارة الصحة في موعدها.

وتضمنت الأسئلة استفسارا عن مناقصة تصميم وإنشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لمشروع توسعة مستشفى الفروانية، والأطباء الزائرين للبلاد وتخصصاتهم وجنسياتهم، ودرجاتهم العلمية ممن استقدمتهم الوزارة خلال السنتين الماضيتين.

كما تلقى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري سؤالا عن الإجراءات التي قامت بها الأمانة العامة للأوقاف للتأكد من سلامة وجدوى عملية استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد البحرين.

وتلقى وير العدل جمال الجلاوي سؤالا بشأن الإجراءات التي اتخذتها هيئة شؤون القصر للتأكد من سلامة وجدوى عملية استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد البحرين.

وتلقت وزيرة شؤون البلدية د.رنا الفارس سؤالا بشأن الجدول الزمني المتوقع لتصميم وإنجاز مشروع تطوير أسواق المباركية.

وتلقى وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد سؤالا واحدا بشأن طلب إحصائية تفصيلية موضحا بها عدد من وظفوا من خلال نظام الربط الآلي مع جمهورية مصر العربية مصنفين وفق نوع المهن في القطاع الحكومي.